



مركز البحوث  
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

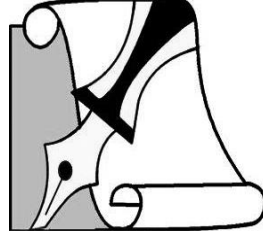
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مقدمة

لم يكن مفاجئاً إعلان الرئيس ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني، والإيعاز بإجراءات نقلها من تل أبيب إلى القدس، فالقرار قائم منذ اتخذته الكونغرس عام ١٩٩٥، ولكن الإدارات المتعاقبة كانت تؤجل التنفيذ تحت عنوان عدم التأثير على مسار المفاوضات وتحت عنوان أمن المصالح الأمريكية. ولكن الجديد أن ترامب جاء بخطاب مختلف خلال الحملة الانتخابية، حمل ثلاث عناوين: اعتبار أن حل الدولتين ليس شرطاً للسلام، وأن الاستيطان ليس عائقاً أمام السلام، ووعداً بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة. وعلى ما يبدو أن اللوبي الصهيوني ومؤيدوه استعجلوا قرار نقل السفارة خشية ضياع الفرصة الاستثنائية التي وفرها وجود الرئيس ترامب على قمة السلطة في الولايات المتحدة، وخشية أن تؤدي التحقيقات إلى عزل الرئيس الأمريكي، مستفيدين من أجواء التطبيع العربي خاصة الخليجي. وفي نفس الوقت استباق صفقة القرن بإغلاق ملف القدس وإخراجه من التداول. لذلك جاء قرار الرئيس الأمريكي مساء الأربعاء ٦-١٢-٢٠١٧، بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كمحطة داعمة للأسطورة اليهودية والصهيونية الدينية وتعزيز مصداقية الرواية الصهيونية حول فلسطين وتحقيق الخلاص عبر إقامة الدولة اليهودية وعودة اليهود إليها.

لم يكن أيضاً مفاجئاً ردّ الفعل على الخطوة الأمريكية نظراً لما للقدس من مكانة بالغة الأهمية فلسطينياً وعربياً وعالمياً ومسيحياً وإسلامياً، وهو القرار الذي أشعل الاحتجاجات المسمرة، وأدى إلى انعقاد مجلس الجامعة العربية واتحاد البرلمانين العرب، وانعقاد مجلس الأمن والقمة الإسلامية في تركيا كل ذلك في أقل من أسبوع عدا عن لقاء المجموعة الأوروبية، والتدديد الدولي الواسع بالقرار، وهو ما احتاطت له الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني بجملة من الإجراءات المسبقة لامتناس ردود الفعل الغاضبة. وقد التقط محور المقاومة اللحظة وأكد الجهوزية للدفاع عن الأقصى، وجاء ذلك تعبيراً واضحاً على لسان السيد حسن نصر الله، وقائد لواء القدس في حرس الثورة الإسلامية.

في أجواء ردود الفعل، تواصلت المظاهرات في أنحاء العالم، وفي الأراضي الفلسطينية اندلعت معالم انتفاضة متوقعة حيث تواصلت المواجهات المستمرة منذ صدور القرار، وهي مرشحة للتفعيل والاستمرارية والانتساع، وخاصة ترافقها مع أعمال عسكرية. وشهدت الساحة الدبلوماسية سلسلة من الاتصالات واللقاءات،

وكان بارزاً الجولة التي قام بها الرئيس الروسي وشملت سوريا ومصر وتركيا والتي أعلن خلالها رفض القرار الأمريكي، وهو ما فعلته الدول الأوروبية وأغلب دول العالم.

والقرار الأمريكي تجاهل حقائق تخصّ الموقف الأمريكي من المدينة المقدسة في كافة الإدارات السابقة، فالإدارات الأمريكية لم تعترف بسيطرة إسرائيل على القدس الغربية خلال حرب ١٩٤٨، كونها بموجب قرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧، تخضع لإدارة دولية خاصة. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٩ عندما وقع اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتأجير قطعة أرض في القدس الغربية مساحتها ٢٣١,٢٥٠ م<sup>٢</sup> ويمكن اعتبار هذا الاتفاق بمثابة جذور وبداية اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية، وفي عام ١٩٩٥ اتخذ الكونغرس قرار بنقل السفارة الأمريكية للقدس.

والقرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس حسم مسبقاً إحدى القضايا التي اتفقت الأطراف على تسويتها من خلال التفاوض والحوار، كما أنّ القرار يفتح الباب للتكّز لحقوق اللاجئين في ممتلكاتهم. وهو يمنح العدو الفرصة لحلّ بقية قضايا الوضع النهائي على طريقته ووفق مفهومه للسلام، وبالذات قضية اللاجئين الفلسطينيين والحدود والمياه والمستوطنات والسيادة وما دون ذلك من القضايا. باختصار فإن قرار ترامب رفع عن إسرائيل حرج التصرف الأحادي، هذا إذا كانت إسرائيل تشعر بذلك، ومنح شرعية لتصرفاتها وقراراتها الأحادية في القضايا التي ترى ضرورة حسمها من جانب واحد، وفق تصورها لأمنها القومي. لقد منح قرار ترامب القوة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الاعتراف والشرعية حيث اعترف بنتائجها على الأرض وفي الواقع، دون النظر إلى القرارات الدولية والأممية التي لا تزال حتى الآن مرجعية التسوية والمفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قرار ترامب يفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل لتنفيذ وتحقيق الحل الإقليمي كبديل لحل الدولتين، وفضح دور الوسيط أو الراعي لعملية السلام الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة وأسقطه، حيث لم يعد في مقدور الولايات المتحدة بعد الآن أن تحظى بدور الوسيط النزيه بل هي شريك منحاز لإسرائيل شكلاً وموضوعاً، وهو ما يستدعي اليقظة من حلم ووهام السلام الأمريكي.

## صفحة القرن

أكد مستشار الرئيس الأمريكي ومبعوث الشرق الأوسط، جاريد كوشنير، على أنّ حلّ القضية الفلسطينية هو مفتاح الاستقرار في المنطقة، وأنّ الرئيس ترامب، جهّز مبادرة لحلّ القضية الفلسطينية على قاعدة قناعة أنه لا استقرار في الإقليم دون حلّ الصراع العربي الإسرائيلي.

وأضاف: "حين بدأنا ببحث السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قال الكثيرون أنّ الوقت غير ملائم، لأنّ هناك أعواماً من فقدان الثقة ونحن نضيّع وقتنا، لكنّ الرئيس قام بإعادة العمل السلمي ومباحثات السلام، ونحن نعتقد أنّ هذا ممكن، وهناك الكثير من الأسباب التي تجعل هذا الأمر ملائم"، مشيراً بهذا الصدد إلى الكثير من الأشياء الخطرة في الإقليم. "ونحن لا ننظر إلى اتفاقية السلام كاتفاقية فقط، بل ننظر إلى مستقبلها، وما يحدث من خلق بيئة بعد عشرة أعوام، والناس المستفيدة من السلام، وكيف نخلق لهم وظائف، وكيف نفيدهم وهذا هو فكرنا... وإنّ الإدارة الأمريكية تتواصل مع كل الأطراف من أجل استئناف عملية السلام، وأنّهم يعرفون الخطوط الحمراء لدى كل طرف، وإنّ الحل يجب أن يكون منقّحاً عليه من بلدان المنطقة كلها"، لافتاً إلى أنّ الأزمات التي تمرّ بها المنطقة تؤثر على استئناف عملية السلام.

ويضع المراقبون، تصوّراً لملاح الخطة الأمريكية للتسوية والتي تأتي في إطار ما يُسمّى بـ "صفحة القرن"، وذلك في إطار ما يجري تداوله حول دولة غزة والحدود المؤقتة والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ويرى مراقبون، أنّ القرار الأمريكي بنقل السفارة للقدس يمثل تهديداً أمريكياً وإسرائيلياً للقيادة الفلسطينية، من أجل دفعها للقبول بما سيطره الجانب الأمريكي بداية العام المقبل، وهي الصفقة التي يطلق عليها "صفحة القرن".

وحسب المراقبين، فإنّ واشنطن تسعى إلى منع قيام الدولة الفلسطينية، واستبدالها بحلول أخرى كدولة سيناء غزة والحكم الذاتي، الأمر الذي يتماشى مع سعي حكومة الاحتلال لضم الضفة الغربية.

وإنّ "التوجّه الأمريكي يأتي نحو حكم ذاتي منقوص في الضفة الغربية، ولقطاع غزة خطة أخرى وضعت منذ عام ٢٠٠٥، حيث أنّ الانسحاب الإسرائيلي كان تمهيداً لما يطلق عليه دولة غزة"، مشيراً إلى أنّ هناك

خطة لتوسيع قطاع غزة وتجاه سيناء ولحل المشكلة الديمغرافية، حيث سيكون هناك انفجار سكاني في قطاع غزة وهناك محاولات للتواصل بهذا الشأن. وأنها تتمحور حول الدولة المؤقتة واللاحدود ولا اتصال جغرافي مع المحيط الخارجي ودول الإقليم إلا عبر وسيط إسرائيلي، والحديث بأنه لا قدس ولا لاجئين هو جزء مما تحيكه الولايات المتحدة كجزء من الصفقة المرتقبة، وأن هدف إسرائيل والولايات المتحدة هو إعادة ترتيب المنطقة الجيوسياسية.

بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يشكّل حرباً ضد القيادة الفلسطينية، وضرباً للشرعية الدولية ومجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة التي اعترفت بعروبة القدس.

وأوضح أن القيادة الفلسطينية ستواصل مساعيها من أجل الحقوق الفلسطينية وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، مشدداً على أن القيادة الفلسطينية ستعمل على رفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة.

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، عن مصادر رسمية فلسطينية وعربية وأوروبية، أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، اقترح على رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خطة ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وصفقتها بأنها منحازة للكيان الإسرائيلي أكثر من خطة ترامب نفسه. وأن بن سلمان اقترح خطة تكون فيها الدولة الفلسطينية مقسّمة إلى عدد من المناطق ذات حكم ذاتي، وتبقى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة "ملكاً" للكيان الإسرائيلي، وتكون أبو ديس (شرق القدس) عاصمة فلسطيني وليس القدس الشرقية المحتلة، وكذلك لن يمنح حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأن "عباس أعطي مهلة شهرين للقبول بالصفقة وإلا سيكون مُجبراً على الاستقالة".

ونقلت نيويورك تايمز عن مستشار للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أن "المسؤولين الفرنسيين سمعوا عن الاقتراحات السعودية غير المقبولة للفلسطينيين".

من جهتها نفت السلطات السعودية هذا المقترح، حيث قال السفير السعودي في الولايات المتحدة، خالد بن سلمان، للصحيفة أن "السعودية لا تزال ملتزمة بالتوصل إلى تسوية تقوم على مبادرة السلام العربية عام

٢٠٠٢ بما فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧. أي اقتراح يخالف ذلك لا أساس له من الصحة".

### نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

خلافاً لما درجت عليه مواقف الإدارات الأمريكية نحو القدس، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في يوم ٦ كانون الأول الجاري اعتراف إدارته بالقدس عاصمةً لإسرائيل، كما وجّه وزارة الخارجية لبدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس". وكان الكونغرس الأميركي قد تبنى بأغلبية كبيرة من الحزبين "قانون سفارة القدس" عام ١٩٩٥، ونص على ضرورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في سقف زمني لا يتجاوز ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. إلا أن ذلك القانون تضمنَ بنداً يسمح للرئيس الأميركي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ"حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية". ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، والإدارات الأميركية المتعاقبة توقع الإعفاء تلقائياً كل ستة أشهر، على الرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشحين بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أنه حان الوقت للاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، "وأفي بوعدني لنقل السفارة إلى القدس، أنا أنفذ هذا الوعد لأنه لمصلحة الولايات المتحدة. الخطوة تأخرت كثيراً. إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق في أن تقرّر ما هي عاصمتها".

وأضاف ترامب نحن ملتزمون بالوصول إلى اتفاق سلام مقبول من الفلسطينيين والإسرائيليين، وسأبذل قصارى جهدي للتوصل إلى هذا الإتفاق. الاستراتيجية التي اتبناها حول الشرق الأوسط في الماضي كانت فاشلة، و"إعلاني اليوم يشكل بداية لمقاربة جديدة تجاه النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

وترافقاً مع الإعلان، وقّع على تأجيل النقل المباشر للسفارة لمدة ستة أشهر أخرى، على أساس أن ذلك يستغرق وقتاً حتى يتم "توظيف المهندسين المعماريين والمهندسين الآخرين والمخططين لتكون السفارة الجديدة بمنزلة إشادة رائعة بالسلام عند اكتمالها"، على الرغم من أن قرار ترامب يأمر وزارة الخارجية بـ "بدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس". وبحسب تيلرسون، فإنّ "نقل السفارة لن يحدث

هذا العام ولا العام المقبل على الأرجح، لكن الرئيس يريدنا أن نبدأ في عملية ملموسة عندما نكون قادرين على ذلك"، وبغض النظر عن موعد نقل السفارة فعلياً، فإن ترامب بقراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتوجيهه للخارجية ببدء تحضيرات نقل السفارة، يكون قد أنهى، عملياً، سياسة اتبعتها أسلافه الثلاثة، على مدى أكثر من عشرين عاماً، بتأجيل قرار النقل إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولم يكن قرار ترامب بخصوص القدس محل توافق بين مستشاريه الرئيسيين، ففي حين عارضه وزير الخارجية، تيلرسون، والدفاع، جيمس ماتيس، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، مايك بومبيو، فقد أيده كل من نائب الرئيس، مايك بينس، والسفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، نيكى هالي، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ديفيد فريدمان. كما أيده أيضاً، صهره ومستشاره جاريد كوشنر، والمبعوث الأميركي الخاص للسلام في الشرق الأوسط، جيسون جرينبلات.

وتتمثل حجج معارضي هذا القرار في أنه قد يمثل تهديداً للمصالح الأميركية في المنطقتين العربية والإسلامية، كما أنه قد يضعف الرعاية الأميركية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ويفشل أي مقترحات للسلام تعمل عليها، وربما يفجرها عبر الإنجرار إلى جولة جديدة من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن أنه قد يوتر علاقات الولايات المتحدة بحلفائها من العرب والمسلمين، بل قد يساهم في عزل أميركا دبلوماسياً، حتى بين حلفائها من الأوروبيين. في المقابل، جادل الطرف المؤيد للقرار بأن إعلاناً من هذا النوع سيعزز مصداقية ترامب بين الإسرائيليين، وبناءً عليه، يُمكنه من المناورة مع حكومة نتنياهو اليمينية في حال طرحت الإدارة الأميركية إطاراً لاتفاق نهائي مع الفلسطينيين.

ويبدو أن من بين الأسباب التي دفعت الرئيس ترامب لاتخاذ القرار، سعيه لإرضاء اللوبي الصهيوني في أميركا، وإرضاء الجماعات الإنجيلية (فالإنجيليون نحو ٢٥% من الشعب الأميركي، وصوت نحو ٨٠% من البيض منهم لمصلحة ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة)، وتمثل قضية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس إحدى أولويات تلك الكتلة التصويتية، بل إن كثيراً من جماعاتهم ضغط على ترامب للتعجيل بقرار نقل السفارة وإعلان القدس عاصمةً لإسرائيل. وبالنسبة إلى الإنجيليين، فإن قضية نقل السفارة لا تتعلق بأمر سياسي، بقدر ما هي تحقيق لنبوءة تمهد الطريق لعودة المسيح في الطريق إلى معركة نهاية التاريخ التي يفترض أن تقع في سهل "مجيذو" بحسب الأسطورة، وسوف يقبل اليهود "المسيح" مخلصاً لهم بعد أن رفضوه



من قبل. ومن الأرجح أن رجل الأعمال ترامب لا يؤمن بهذه العقيدة، إلا أنه ليس في وارد إغصاب هذه الكتلة الانتخابية الكبيرة المؤيدة له.

وجاء قرار ترامب منسجماً مع اعتباره السياسية الداخلية على حساب مقاربة عقلانية وواقعية للسياسة الخارجية؛ كما أنه يمثل انتصاراً للمعسكر اليميني المتطرف في إدارته الذي تقوم حساباته على أن الفلسطينيين سوف يبتعدون عن طاولة المفاوضات فترةً، ولكنهم لن يلبثوا أن يعودوا إليها ضمن الوقائع الجديدة، كما فعلوا كل مرة وهو ما يعني أن الرهان سيكون عملياً على إرادة المقاومة لدى الشعب والقيادة الفلسطينييين، ومدى قدرتهما على الصمود في وجه الضغوطات الأميركية، والعربية أيضاً، والإصرار على موقفهما بأن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً مؤهلاً لرعاية العملية السلمية، والبحث في خيارات أخرى بعد ثبوت فشل خيار المفاوضات. يأتي هذا في ضوء تسريبات عن أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، مارس ضغوطاً شديدة على الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال زيارته الأخيرة للسعودية لقبول المقترح الذي طرحه جاريد كوشنر عن "تأسيس كيان فلسطيني" في غزة وثلاث مناطق إدارية في الضفة الغربية في المنطقة "أ" والمنطقة "ب" و ١٠ في المئة من المنطقة "ج"، التي تضم مستوطنات يهودية، بحيث تبقى هذه المستوطنات على حالها، ويسقط الفلسطينيون حق العودة وتظل إسرائيل مسؤولة عن الحدود. وبهذا المعنى يكون إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل استكمالاً لجهود القضاء على طموحات الفلسطينيين في إنشاء دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وهي في حدّ ذاتها تسوية تاريخية قبلها الفلسطينيون.

## ردود الأفعال

دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس دول العالم إلى اتّخاذ خطوات وإجراءات فاعلة للتعبير عن رفض القرار الأمريكي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وشنّ هجوماً عنيفاً على القرار الأمريكي الرامي لنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، واصفاً القرار بأنه تعدّ سافر على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، واستهدافاً لتطلّعات الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله.

وأضاف عباس: "قرار ترامب يعزز التطرف ويكرّس الإجراءات العنصرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي بما يهدد الأمن والسلام الدولي ويعد مكافأة لإسرائيل على تنكّرها للاتفاقيات الدولية، وتشجيعاً لها على سياسة الاستعمار والاستيطان".

وحملّ عباس الإدارة الأمريكية "المسؤولية الكاملة عن كافة التداعيات الناجمة في حال عدم تراجعها عن هذا القرار غير القانوني ونعتبره بمثابة إعلان عن انسحابها في رعاية عملية السلام".

الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أشار إلى أن "رسالتنا إلى العالم بأسره هي أن القدس مدينة فلسطينية والقرار الأميركي مرفوض ومدان، والمطلوب الآن قرارات فلسطينية وعربية جريئة في المرحلة المقبلة، التي تعتبر في منتهى الأهمية وفي منتهى الخطورة ولا بد من اصطفاة فلسطيني وعربي"، مؤكداً أن جهود الرئيس محمود عباس مستمرة وجهود المصالحة تسير على قدم وساق، "ونعوّل كثيراً على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الصف العربي لأن هذه الطريقة الوحيدة لمواجهة الأزمات المقبلة والتحديات الكبيرة".

وقال مستشار الرئيس الفلسطيني، نبيل شعث، أن القيادة الفلسطينية خرجت بشكل نهائي من أي عملية سلام أمريكية، مؤكداً أن القيادة لن تسمح للولايات المتحدة، أن تلعب أي دور في عملية التسوية مع إسرائيل.

وأوضح أن الإدارة الأمريكية، أثبتت أنها ليست بالوسيط النزيه في عملية السلام، وأن العلاقة الفلسطينية الأمريكية قد انتهت في هذا المجال، لافتاً إلى أن العلاقة الفلسطينية تقتصر في الوقت الراهن على الجانب الاقتصادي.

وأضاف أن القرار القاضي بعدم لقاء نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في بيت لحم الشهر الجاري لا رجعة فيه، منوهاً إلى أن الولايات المتحدة قطعت أكثر من نصف الدعم الذي تقدمه للسلطة الفلسطينية، وأنها تعمل بعدائية كاملة ضد الحقوق الفلسطينية.

وزعم البيت الأبيض أن السلطة الفلسطينية تضيع فرصة لمناقشة مستقبل المنطقة وذلك بعدم مقابلة مايك بنس نائب الرئيس الأميركي الذي سيزور المنطقة، جاء هذا التصريح على لسان جارود آجين المتحدث باسم بنس، الذي أكد أنه رغم رفضهم لاستقبال نائب ترامب فإنّ الإدارة الأمريكية لا تزال متمسكة في جهودها للمساعدة على تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكانت الرئاسة الفلسطينية، أعلنت أن الرئيس

محمود عباس لن يستقبل بينس بعد إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل وقرارها نقل سفارتها من تل أبيب إليها.

والتقى نتنياهو في بروكسل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بعد خمسة أيام على اعتراف الولايات المتحدة المثير للجدل بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، بعد محادثات مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وقال حول موجة الاحتجاجات الدولية والتظاهرات التي أثارها إعلان ترامب أن القدس، قال نتنياهو إن "إسرائيل لا يمكن أن يكون لديها عاصمة أخرى وإن محاولات إنكار هذا الارتباط منذ آلاف السنين سخيفة". وأضاف: "القدس كانت دائماً عاصمتنا ولم تكن يوماً عاصمة أي شعب آخر. إنها عاصمة إسرائيل لثلاثة آلاف عام وعاصمة الدول اليهودية لسبعين عاماً. نحترم تاريخكم وخياراتكم ونعرف أنكم كأصدقاء تحترمون تاريخنا وخياراتنا وهذا أمر أساسي للسلام". وتابع نتنياهو "بقدر ما يسرع الفلسطينيون بإقرار هذا الواقع، نسرع في تحركنا باتجاه السلام".

وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، ذكّرت بالموقف التقليدي للاتحاد الأوروبي حول الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقالت "نحن مقتنعون بأنّ الحل الواقعي الوحيد يستند إلى دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، والقدس عاصمة للدولتين وفق حدود ١٩٦٧". وعبرت موغيريني في بيان عن "قلقها العميق"، وقالت إنها تخشى "انعكاسات" قرار الولايات المتحدة على "آفاق السلام" في الشرق الأوسط.

### اليمن وقرار ترامب

استغلت حكومة بنيامين نتنياهو والقوى الدينية في إسرائيل قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في تجسيد المنطلقات الأيديولوجية لهذه الحكومة وتلك القوى، حيث رأت حكومة العدو بالقرار فرصة لتغيير موازين القوى الديموغرافية في القدس من خلال التمهد لطفرة بناء ضخمة في المدينة ومحيطها. وفي أول خطوة في هذا الاتجاه اتفقت حكومة نتنياهو وبلدية الاحتلال في القدس بشكل مبدئي على الشروع في بناء ١٤ ألف وحدة سكنية في المنطقة الشرقية من المدينة المحتلة والمستوطنات التي تقع في غلافها على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧.

في الوقت ذاته، فإن قوى اليمين الديني المتطرف استغلت قرار ترامب في محاولة فرض وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى، وتجاوز التفاهات التي توصل إليها نتنياهو وملك الأردن عبد الله الثاني، بهدف تغيير المكانة السياسية والقانونية والدينية للحرم عبر تكثيف عمليات اقتحامه. ولا تخفي هذه الحركات بأنها

ترغب في المرحلة الأولى الدفع نحو التقاسم الزمني والمكاني في الحرم بين اليهود والمسلمين، تماماً كما هو الحال في المسجد الإبراهيمي في الخليل. وقد دعت حركات "الهيكل" جميع عناصرها وأتباعها للتجمع والبدء في عمليات اقتحام الحرم وحتى إشعار آخر، بهدف تغيير الواقع الديني في الحرم. ومن الواضح أن هذه الحركات التي تتنادي صراحة بتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل على أنقاضه، تستغل القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على دخول الشباب الفلسطيني للحرم في تنفيذ أنشطتها في أقل قدر من الممانعة.

إلى جانب ذلك، فإن هناك ما يدل على أن حكومة نتنياهو معنية باستغلال قوة الدفع التي تركها قرار ترامب، والعمل على تغيير الواقع القانوني والسياسي في الضفة الغربية، من خلال فرض تدريجي للقانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة. فقد أعلن حزب "البيت اليهودي"، الذي يقوده وزير التعليم نفتالي بنيت، ويمثل المستوطنين في الضفة، بأنه بصدد تقديم تشريع يسمح بفرض القانون الإسرائيلي على المؤسسات التعليمية في المستوطنات في الضفة. ونظراً لأن موازين القوى داخل البرلمان الإسرائيلي تسمح بتمرير هذا التشريع، فإنه سيفتح الطريق أمام إعلان "السيادة" الإسرائيلية على كل المستوطنات في الضفة الغربية، كما يطالب بنيت وعدد من وزراء الليكود.

وسمح قرار ترامب لعدد من قادة اليمين الإسرائيلي بالتعبير مجدداً عن مطالبتهم بطرد فلسطيني ٤٨. وكان من هؤلاء وزير الحرب أفيغدور ليرمان، الذي استغل مظاهر الاحتجاج التي نظمها فلسطينيو الداخل لكي يطالب المستوطنين بمقاطعتهم بوصفهم "غير مرغوب فيهم"، وأضاف "لقد قلت هذا الكلام مراراً وتكراراً، هؤلاء الناس لا ينتمون لدولة إسرائيل ولا علاقة لهم بهذا المكان". ومن الواضح أن ليرمان وجد الفرصة سانحة للترويج لخطته السياسية القائمة على "التخلص" من فلسطيني الداخل، ولا سيما في منطقة المثلث، وضمهم لمناطق السلطة الفلسطينية. وقد مثلت هذه الأحداث فرصة لعدد من نخب اليمين للتعبير عن مواقفهم المتطرفة تجاه فلسطيني الداخل. فقد كتب النائب السابق شارون غال عنهم: "يتوجب التعامل معهم مثلما نتعامل مع المخربين، فهم حقاً مخربون".

وتكمن المفارقة أن إسرائيل التي تسعى إلى استغلال قرار ترامب على هذا النحو، لم يكن لها دور يذكر في دفع الرئيس الأميركي لاتخاذ. فقد كشف تحقيق نشره موقع "وللا" السبت، النقاب عن أن ثلاثة أشخاص لعبوا الدور البارز في إقناع ترامب بالإقدام على هذه الخطوة، وهم: نائب الرئيس مايكل بنس، والملياردير

اليهودي الأميركي شيلدون أدلسون، أكبر المتبرعين لحملة ترامب، والصديق المقرب من نتنياهو وداعم حملاته الانتخابية، والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان.

## المصالحة

لا زال الخلاف حول موضوع تمكين الحكومة في غزة قائماً، وهو الذي أدى إلى تأجيل مسار المصالحة وقد تقرّر التأجيل لأسبوع خلال اجتماع القاهرة في ٣-١٢ الذي عقد بين حركة حماس وفتح، بحضور الوفد المصري، على أن تتمكّن الحكومة حتى يوم ١٠ الشهر الجاري أي خلال أسبوع، من إزالة كافة العقبات والبدء بعملها بشكل طبيعي.

وأكد اللقاء على ضرورة صرف الحكومة لراوتب موظفي غزة، مبيّناً أنه تم التوافق على تسلّم الحكومة لكامل مهامها في القطاع، مع التأكيد على ضرورة رفع العقوبات، وحل ملف الموظفين حسب قرارات اللجنة الإدارية والقانونية.

فيما قالت مصادر مصرية وفلسطينية قريبة من محادثات المصالحة التي تجري بين وفدي "حماس" و"فتح" بالقاهرة برعاية المخابرات المصرية، "إن القضايا التي يجري التفاوض بشأنها لا تزال تراوح مكانها ولا اختراقات حقيقية في أي من ملفاتها بسبب رفض السلطة الفلسطينية تقديم أي تسهيلات لأهالي غزة".

وقالت مصادر مصرية قريبة من المفاوضات أنه "لم يحدث أي اختراق في أي ملف خاصة ملفات الموظفين والرواتب التي تتملص منها سلطة رام الله أو ضم العاملين بجهاز الأمن في غزة التابعين لحماس لوزارة الداخلية، بدعوى الضغوط الأمريكية واحتمالات قطع المساعدات عن السلطة وحصارها بدعوى تمويل المقاومة". و"إن القاهرة تحاول حلحلة بعض الملفات مثل إقناع حماس بقبول استمرار فتح المعابر وفقاً لاتفاقية ٢٠٠٥ وعودة المراقبين الأوروبيين، وهو ما ترفضه حماس وتعتبر اتفاق ٢٠٠٥ انتهى بلا رجعة ولا يمكن السماح بعودة الرقابة الإسرائيلية على المعبر".

وقبل بدء المفاوضات بـ ٢٤ ساعة، دعت حركة حماس، حكومة الوفاق إلى تقديم استقالته وتشكيل "حكومة إنقاذ وطني" طالما أنها "غير قادرة على القيام بواجباتها ومسؤولياتها كاملة وفي مقدمتها رفع العقوبات

الظالمة عن شعبنا في غزة"، وفق بيان الحركة. وقالت حماس: "لقد تسلمت حكومة الحمد الله كل مسؤولياتها في الوزارات بشكل كامل في قطاع غزة ولم تبذل أي جهد للتخفيف عن أبناء شعبنا وفق الصلاحيات، بل استمرت بفرض العقوبات الظالمة على أهلنا وفشلت فشلاً ذريعاً في مسار إنهاء الانقسام وتطبيق الاتفاقات المعقودة في القاهرة". "كما أنها عجزت عن حماية أهلنا في الضفة الغربية ولم تتخذ القرارات المناسبة في مواجهة الاستيطان الذي ابتلع الأرض بشكل لم يسبق له مثيل، وتوانت عن حماية مقاومة الشعب لسياسة الحكومة الصهيونية اليمينية في الضفة الغربية التي أوشكت على تقطيع أوصارها ومنع التواصل بين مدنها وقراها، بل على العكس تماماً كانت عقبة في وجه المقاومة في أداء دورها، إضافة إلى استمرارها في قمع الحريات". "بالإضافة إلى عجزها التام في حماية القدس من عمليات التهويد، ولم تتخذ القرارات المطلوبة لمواجهة هذه السياسة التهويدية التي يقصد منها تزوير حقائق التاريخ وفرض وقائع على الأرض".

وخلال الردّ الأولي على قرار ترامب بنقل السفارة للقدس، قال الرئيس عباس أنّ هذه اللحظة التاريخية ينبغي أن تشكّل حافزاً إضافياً لنا جميعاً لتسريع وتكثيف الجهود لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ضماناً لانتصار شعبنا في نضاله من أجل الحرية والاستقلال. مؤكداً أن الأيام القادمة ستشهد دعوة الهيئات والأطر القيادية الفلسطينية المختلفة إلى اجتماعات طارئة لمتابعة التطورات، ونحن بصدد دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد دورة طارئة سندعو إليها جميع الفصائل لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه.

هذا في الوقت الذي أكد فيه عضو المكتب السياسي لحركة حماس، صلاح البردويل، أن عملية تسليم الحكومة في قطاع غزة اكتملت، مشيراً إلى أن استحقاق ذلك يجب أن يكون صرف رواتب الموظفين. وقال البردويل: "عزام الأحمد قال إننا تسلّمنا كل شيء، وكان الوضع مريحاً، وأن ٩٩ % من الوزارات تسلّمناها، وهو يعترف بذلك، طيب استحقاقات هذا التسلم أليست رواتب الموظفين؟". وأضاف: "هل تسلّم الموظفين رواتبهم كما كان مقرراً يوم ١٠/١٢/٢٠١٧؟ أقول لك لا، هل رفعت العقوبات عن قطاع غزة؟ أقول لك لا، إذاً هناك مشكلة "عويصة" ومماثلة "منقوصة" وهذا ما ننتظر أن يكتمل".

من جهته كان المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق الفلسطينية، يوسف المحمود، نفى أن تكون الحكومة تسلّمت كامل صلاحياتها ومسؤولياتها في قطاع غزة، مشيراً إلى أن عملية التمكين لم تتم حسب الاتفاق، وأن

بعض العقبات مازالت ماثلة حتى اليوم وتعرقل عملية تمكين الحكومة، ومن ضمنها عودة الموظفين القدامى، ووقف عملية الجباية المالية والتي تؤثر على دفع المستحقات المالية للموظفين.

ومن جهته حذر وزير حرب العدو لبيرمان، من أن فشل المصالحة الفلسطينية سيُشعل المنطقة، وجاء ذلك خلال لقاء مع رؤساء السلطات المحليّة "الإسرائيلية" في المنطقة المُسمّاة غلاف غزة، وحضر اللقاء قائد المنطقة الجنوبية الجنرال آيال زمير وقائد الجبهة الداخليّة الجنرال تامير يدعي. وأفادت القناة العاشرة في التلفزيون العبريّ إلى أنّ لبيرمان تطرّق أيضاً إلى المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، حيث قال: "يبدو أنّ المحادثات تسير باتجاه سيء، وفشل المحادثات من المتوقع أنّ يُشعل المنطقة".

وكانت مصادر سياسيّة رفيعة في تل أبيب قالت إنّ ردّ الفعل الإسرائيليّ المنضبط على المُصالحة الفلسطينية يرتبط بعدّة أسباب، واصفةً إياه بأنه خارج عن القادة وليس مألوفاً. وتابعت المصادر عيناها قائلة إنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو، ليس قادراً على فعل أيّ شيءٍ ضدّ المصالحة بين فتح وحماس، سوى توجيه الانتقادات والتهم، والعيش على أملٍ بأنّ ينهار الاتفاق، الذي وقّع في القاهرة.

وشدّدت المصادر على أنّ هناك ثلاثة أسباب تقف وراء ردّ الفعل "الإسرائيليّ" المنضبط: الأول، أنّ اتفاق المصالحة هو الطفل المدلّل للرئيس المصريّ، عبد الفتاح السيسي، الذي يُقيم علاقات أمنيّة غير مسبوقة مع الدولة العبريّة، وهو نفس السيسي الذي وصل إلى القمّة السريّة في شباط (فبراير) من العام ٢٠١٦ للاجتماع مع نتنياهو وزعيم المعارضة، يتسحاق هرتسوغ، بهدف إقناعهما بتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، كما أنّه في أيلول (سبتمبر) الماضي التقى علناً بنتنياهو على هامش الاجتماع العام للأمم المتحدّة في نيويورك.

أمّا السبب الثاني، بحسب المصادر "الإسرائيلية"، فيتعلّق بإدارة الرئيس الأمريكيّ، دونالد ترامب، فالإدارة الأمريكيّة لم تنتقد الدور المصريّ في ترتيب المصالحة بين فتح وحماس، إنّما منحها التأييد العلنيّ، وتأكيداً على ذلك، كان وصول المبعوث الأمريكيّ، جيسون غرينبلاط، إلى كيبوتس ناحال عوز في الجنوب، على الحدود المصريّة وإطلاق تصريح بأنّ السلطة الفلسطينية يجب أن تعود للسيطرة على قطاع غزة، وتنتزعها من حركة حماس. والسبب الثالث يعود إلى تقديرات الأجهزة الأمنيّة "الإسرائيلية" والتي تؤكد على أنّ عودة السلطة الفلسطينية للحكم في قطاع غزة تخدم المصالح الأمنيّة للدولة العبريّة، مُوضحةً في الوقت عينه أنّه في نهاية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤ كانت هناك محاولةً دوليّةً لإعادة سيطرة قوّات

الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على المعابر بهدف تفريغ القطاع من الأسلحة، ولكن ننتياهو وعبّاس أفشلا المبادرة.

### الوضع الداخلي للكيان

رغم معارضة حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور لبيرمان، لتمرير مشروع قانون "إغلاق الحوانيت يوم السبت"، والتهديد بالتصويت ضد مشروع القانون في حال طرحه على الهيئة العامة للكنيست، فقد أقرّ الكنيست قانون السبت. وتعتبر مسألة "السبت" أحد المواضيع الأكثر إثارة للتوتر بين الإسرائيليين ومن ضمنها الموقف بخصوص "فتح متاجر"، كما وتتنظر المحاكم الإسرائيلية في دعاوى والتماسات تتعلق بالموضوع ذاته منذ قرابة عشر سنين، وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد أصدرت أواخر تشرين الأول الماضي قراراً يقضي بالسماح بفتح متاجر في تل أبيب في أيام السبت، وهو ما اعتبرته الأحزاب الحريدية بمثابة "الانقلاب" نفّذته المحكمة العليا ووصفتها بأنها "عدوة الديانة اليهودية".

بينما قال رئيس حزب "شاس" ووزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، أنّ "المحكمة العليا تنفّذ انقلاباً حقيقياً"، بينما أعلن رئيس كتلة "يهדות هتורה"، موشيه غفني، أنه سيقدم "مشروع قانون من أجل الائتلاف على ذلك"، وتساعدت أزمة "العمل أيام السبت" في الائتلاف الحكومي، عندما قدم وزير الصحة، وزعيم حزب "يهדות هتורה"، يعقوب ليتسمان، استقالته، على خلفية العمل على مد سكة الحديد أيام السبت، بناءً على أوامر من زعيمه الروحي، أدمور من غور حسيديم.

### التطبيع والمقاطعة

في إطار هرولة دول الخليج نحو التطبيع العلني مع العدو كدفعاً على حساب حماية أنظمتهم، تسرّب أن ولي عهد السعودية محمد بن سلمان هو الأمير السعودي الذي زار الكيان الصهيوني سرّاً، فيما قام وفد بحريني مكون من ٢٤ شخصية بزيارة لكيان العدو بموافقة الخارجية البحرينية. وتجوّل الوفد البحريني في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، رافعين شعار التسامح بين الأديان، فيما تأتي هذه الزيارة والتي تعتبر أول زيارة علنية بعد أيام من الإعلان الأميركي عن القدس عاصمة للاحتلال، وعلى الرغم من الرفض العلني لمملكة البحرين لهذا الإعلان. في حين منع مقدسيون الوفد البحريني من دخول المسجد الأقصى، وأفيد أنّ الوفد حاول دخول ساحات الأقصى من باب المجلس، إلا أن مجموعة من المصلين والحراس منعوهم



وطردوهم، فيما حاول الوفد دخول المسجد من أبواب أخرى. وقد عدل الوفد عن زيارة قطاع غزة بعد اعتراض من الفلسطينيين الذين انتظروا الوفد على المعبر لمنعه.

من جهتها دعت لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني وقوى وطنية ودينية في القدس إلى مقاطعة المؤسسات الأمريكية بأكملها، رداً على قرار ترامب بإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، وأكدت شخصيات وقوى وطنية ودينية من القدس والداخل الفلسطيني، خلال مؤتمر عقد في فندق الدار بمدينة القدس على أن أمريكا أنهت دورها بما يعرف بالمفاوضات ولم تكن محايدة بقراراتها.

تحدّث في المؤتمر كل من محمد بركة رئيس لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، والنائب في الكنيست أحمد الطيبي، والشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية.

من جهته دعا النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، لاستراتيجية جديدة لاستثمار وتفعيل طاقات حركات التضامن الدولية والعربية مع الشعب الفلسطيني.

وأكد أهمية استثمار وتطوير كل هذه الطاقات، سواء شعبية أو برلمانية أو رسمية، وتفعيل الطاقات العربية والإسلامية، رغم ما تمرّ به من أزمات، لكن تبقى القضية الفلسطينية أولاً.

## الوضع الميداني

في أجواء الاتّصال الذي أجره اللواء قاسم سليمانى بقيادة كتائب القسام وسرايا القدس في قطاع غزة، والتأكيد على جهوزية المقاومة في المنطقة للدفاع عن الأقصى، والتأكيد على دعم الجمهورية الإسلامية الكامل للمقاومة، وتأكيد السيد حسن نصر الله على القدس أولاً، قرأ العدو ذلك بأنه بمثابة ضوء أخضر من الجمهورية الإسلامية لحركتي حماس والجهد بالتصعيد.

فيما قال الضابط السابق في جهاز الأمن العام (الشاباك) ايلان لوتان، أن هناك نوايا لدى حركة حماس لتوجيه ضربة استباقية تكون بداية الحرب المقبلة على جبهة قطاع غزة. موضحاً أن نظرية حماس العسكرية

تقضي بدخول المعركة الكبيرة عبر عملية استباقية مباغته سواء تحت الأرض أو فوقها أو جواً أو بحراً، وأنه "بالنسبة لحماس فإن أكبر إنجاز قد يحصل في المعركة هو الضربة الأولى مع الحفاظ على القدرات الصاروخية طوال أيام الحرب"، مبيّناً أنه في اللحظة التي تعود فيها حركة فتح لتسلم زمام إدارة قطاع غزة ستتشغل حركة حماس بالمقاومة، "لا أعرف كيف سيحصل ذلك ولكن هذا أكبر تهديد من المصالحة المذكورة".

ومن ناحية أخرى أفاد موقع والا العبري أن اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في الكنيست وافقت على مشروع قانون يسمح للمجلس الوزاري المصغّر بشنّ حرب دون موافقة الحكومة.

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو اقترح مشروعاً لتعديل للقانون الأساسي يسمح له بإعلان الحرب أو خوض عملية عسكرية قد تؤدي إلى حرب دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الحكومة.

## الأنفاق

هذا فيما زعم موقع "هآرتس" العبري أن جيش الاحتلال يقوم تدريجياً بسلب السلاح الإستراتيجي الأساسي "الأنفاق"، من حركات المقاومة، وأن الأجهزة الأمنية حققت إنجاز كبير في مواجهة الأنفاق، وعلى حماس أن تختار إما أن تحاول عرقلة بناء الجدار الكاشف للأنفاق أو أن تغامر بحرب في وقت صعب عليها وغير مناسب لها ذلك.

وأشار الموقع إلى أن كشف النفق الدفاعي الذي تم حفره من قطاع غزة إلى داخل النقب الغربي هو الاكتشاف الثاني من نوعه خلال شهر ونصف، وبذلك يظهر تغيير في ميزان القوى العسكري بين المقاومة والاحتلال.

وأضاف الموقع إلى أن مشروع الأنفاق الذي تقوم به التنظيمات الفلسطينية في غزة جاء كحل لمشكلة السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وأن الأنفاق تم حفرها بشكلٍ ممنهج من أسفل الخط الفاصل كي تتمكن المقاومة من مهاجمة إسرائيل بشكلٍ مفاجئ والحصول على ثمن، وهذه الآلية في العمل قد نجحت سابقاً في أسر الجندي شاليط .

وأن النفق الذي أعلن عن اكتشافه من قبل قوات الجيش الإسرائيلي اليوم، تم تفجيره بطريقة جديدة وبدون سماع انفجار عبر طريقة مبتكرة يحظر نشر تفاصيلها، وأن هذا النفق هو أطول نفق يدخل الأراضي الإسرائيلية منذ أنفاق عملية الجرف الصامد "حرب ٢٠١٤". مشيرةً إلى أنه دخل مسافة ٣٠٠ متر دخل الحدود الإسرائيلية. وادّعت أن النفق حفر من داخل منزل فلسطيني في خانيونس حتى حقل للموز بالقرب من كيبوتس نيريم ونير عوز، مشيرةً إلى أن طول النفق كيلو متر وكان فيه أجهزة اتصال ويبدو كأنه جاهزاً لأي عملية فلسطينية في أي معركة مقبلة. وقالت: "مع التكنولوجيا الجديدة والجدار الجديد فإنه مع نهاية أو منتصف ٢٠١٨ لن يكون هناك أنفاق صالحة للعمل لدى حماس"، مشيرةً إلى أن غالبية المستوطنين راضين عن أداء الجيش والتكنولوجيا الجديدة وطريقة تغير الصراع ضد الأنفاق، ولكن هناك منهم هو مقتنع بأن هناك أنفاق أخرى وخوف من التصعيد في أي لحظة.

### المجننون والوحدات القتالية

كشفت المعطيات التي نشرتها إدارة شؤون القوى البشرية، التابعة لجيش الإحتلال قبيل نهاية عام ٢٠١٧ الجاري، انخفاض عدد المجندين بشكل عام، وتراجع واضح في حافزية المجندين الرجال للالتحاق في وحدات قتالية، وذلك ضمن مخطط غير معلن للجيش للانتقال من نموذج الجيش الشعبي، إلى جيش مهني.

ووفقاً للمعطيات التي نشرتها إدارة شؤون الموظفين، والتي تلخص طلبات التجنيد في تشرين الثاني الماضي، فإنه اعتباراً من عام ٢٠٢٣ سيزيد عدد الجنود بنحو ١٧ ألف مجند سنوياً بسبب النمو الديمغرافي. ويتضح من التقرير أن العام الجاري سيشهد انخفاضاً في عدد الجنود بالخدمة الإلزامية، كما سيتم تقصير مدة الخدمة بنحو شهرين اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

وأظهرت المعطيات "انخفاض دراماتيكي" في حافزية الشباب بالخدمة في وحدات قتالية، حيث وصلت نسبة المجندين الذين أبدوا رغبة في الالتحاق في وحدات قتالية عام ٢٠١١ إلى ٧٩%، في حين انخفضت النسبة في آب من هذا العام لتبلغ ٦٧%.

وتعود أسباب عدم رغبة المجندين في الالتحاق بوحدة قتالية نتيجة لتفضيل ضباط الصف الخدمة في وحدات ذات أهمية قريبة من المنزل ودون تعريض أرواحهم للخطر، كما هو الحال في الوحدات التكنولوجية والسيبرانية.

وانخفض، بحسب المعطيات، عدد المجندين الذكور الملتحقين في الجيش، حيث وصلت نسبة الذكور الذين لا يلتحقون بالجيش إلى ٢٨%، في حين بلغت نسبة الإناث اللاتي لا يلتحقن بالجيش إلى ٤٨%. هذا وتراجعت النسبة المئوية للمجندين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً إلى أقل من ٥٠%.

وفي هذا السياق، علق وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، على انخفاض حافزية الخدمة في وحدات قتالية أن "هذه ظاهرة مثيرة للقلق"، وأضاف أنه "في المقابل ارتفعت حافزية المجندين للالتحاق بوحدة أخرى". وأشار إلى أن "هناك حافزاً لدى المجندين في الانخراط في شرطة حرس الحدود (مغاف)، والوحدة ٨٢٠٠ (وحدة الاستخبارات العسكرية)".

### نقل عمال بناء صينيين إلى كيان العدو

شرع العدو في عملية نقل عمال البناء الصينيين إلى إسرائيل من أجل العمل في المدن والمستوطنات، بديلاً عن العمال الفلسطينيين. وأفاد موقع واللا العبري، أن الرحلات الجوية بدأت بالوصول إلى مطار بن غوريون، وأن هؤلاء العمال هم من بين ٦ آلاف عامل اجتازوا كمرحلة أولى عملية الاختبار والحصول على التصاريح المطلوبة للعمل في مشاريع البناء بإسرائيل. وأن وصول العمال تأخر عدة أشهر بسبب الخلافات والصعوبات البيروقراطية بين البلدين. مشيراً إلى أن هناك تقديرات رسمية بأن نحو ٢٠ ألف عامل صيني مستعدون للعمل في إسرائيل.